المصدر: النهار
التاريخ : ١٩يـوليـو ٢٠٠٥

الإنجاز الثاني لانتفاضة الاستقلال بعد عودة عون من فرنسا

تحالف وطني حرّر جعجع وسفره متوقّع في اي لحظة

الولادة الحكومية مرجّحة اليوم في لقاء لحود والسنيورة

والدا جعجع في منزلهما قي بشري

أمس وخلفهما صورته.(طوني فرنجية)

مع ان العفو المزدوج عن قائد "القوات اللبنانية" سمير جعجع والموقوفين في احداث الضنية ومجدل عنجر كان متوقعاً منذ مدة، فان تصويت مجلس النواب عليه امس بغالبية من مختلف الطوائف والقوى، باستثناء نواب "حزب الله" والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث، اضفى على الخطوة بعدا وطنيا لا ينفصل عن المناخ الذي ولدّه 14 آذار.

والواقع ان العفو عن جعجع يعتبر الانجاز الثاني لانتفاضة الاستقلال بعد عودة العماد ميشال عون، وجاء من ضمن تحالف وطني شامل من شأنه ان يكرس طي آخر صفحة من صفحات ذيول الحرب ويحقق المصالحة الشاملة. رغم كل ما تشهده البلاد من تجاذبات على خلفية تعثر ولادة الحكومة الجديدة. وقد جاءت ردة الفعل الشعبية الواسعة للعفو عبر تظاهرات الابتهاج وردود الفعل السياسية المرحبة من كل الاتجاهات، لتحول الحدث من حدث يختص بفريق "القوات اللبنانية" الى حدث وطني عام، تماما كما حصل لدى عودة العماد عون.

وعلى الصعيد القانوني اصبح جعجع من البارحة حراً بعد سجن دام 11 عاما سنة وشهرين وتسارعت التحضيرات لاتمام عملية اطلاقه التي لم تعد تحتاج قانونيا سوى الى توقيع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لقانون العفو ونشره في الجريدة الرسمية. لكن ثمة ما يدفع الى الاعتقاد ان العد العكسي لاطلاق جعجع لن يطول ولن يستغرق سوى القليل من الوقت، وربما يطلق في اي وقت وفق ترتيبات خاصة جدا وبالغة التكتم بحيث ينقل رأسا من سجنه في وزارة الدفاع الذي ادخل اليه امس جهاز تلفزيون مكّنه من متابعة مجريات العفو عنه والاحتفالات الشعبية بهذا الحدث الى مطار بيروت ليسافر وزوجته النائبة ستريدا جعجع الى الخارج بغية اجراء فحوص طبية.

ولن يكون هناك ما يحول دون اطلاقه فور اتمام الترتيبات هذه وسط معلومات ترجح ان يحصل اطلاقه بسرية تامة ليسافر وزوجته الى فرنسا على الارجح حيث ستجري له الفحوص ويبقى هناك للراحة مدة شهر يعود بعدها وزوجته الى لبنان بعد ان يكون قد اختار مكان اقامة ملائما امنيا وسياسيا، وليعود الى العمل السياسي.

هل يؤدي هذا الحدث، رغم عدم ارتباطه مباشر بالشأن الحكومي، الى تزكية انفراج حكومي بطريقة غير مباشرة اليوم؟ ليل امس اعلن ان رئيس الجمهورية اميل لحود سيستقبل في التاسعة والنصف صباح اليوم في قصر بعبدا رئيس الحكومة المكلف فؤاد السنيورة. وجاء تحديد هذا الموعد ليؤكد ما كان اعلنه صباح امس رئيس الحكومة المستقيلة نجيب ميقاتي بعد لقائه ولحود للنظر في الخطوات الممكنة لمعالجة الازمة الحدودية مع سوريا، من ان "تشكيل الحكومة الجديدة بات قريبا". وقد تحدثت اوساط السنيورة عن اللقاء المرتقب اليوم بتفاؤل حذر. وللمرة الاولى قالت ان الامور تبدو ايجابية ولم تستبعد ولادة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الحكومة اليوم.

لكن الاوساط القريبة من قصر بعبدا لم تبرز اي اتجاه حاسم واشارت الى ان لحود يتجه الى المطالبة باعادة توزيع حقائب ابرزها وزراة المال، وتحسين التمثيل المسيحي في ضوء ملاحظات لرئيس الجمهورية وملاحظات اخرى للبطريرك الماروني.

لحود وميقاتي

وقد علمت "النهار" ان ميقاتي دعا خلال لقائه ولحود امس الى بت الوضع الحكومي بأسرع وقت لانه ليس على استعداد للاستمرار في تصريف الاعمال الى ما لا نهاية. وقال للحود "انا رئيس حكومة تصريف اعمال بعدما اصبحت الحكومة مستقيلة بحكم الدستور بعد الانتخابات وامامنا تحديات ومشكلات كثيرة من غير الممكن لاي حكومة بهذا الوضع ان تواجهها". وتطرق الى المشكلة الاقتصادية الناجمة عن الاجراءات السورية على الحدود مع لبنان وطلب من لحود ان يطلب عقد اجتماع للمجلس الاعلى السوري – اللبناني. لكن لحود رفض ذلك طالبا التريث. وقال ميقاتي: "ان المسألة هي بين دولتين واما العلاقات الشخصية فلا تكفي لايجاد حل جذري، وهناك مصالح متبادلة بين دولة ودولة والحكومة المستقيلة لا تستطيع اتخاذ قرارات. فطبيعي ان يكون الحديث مع المستقبل لا مع الماضي، اي مع حكومة آتية لا مع حكومة مستقيلة".

لكن لحود تمنى عليه الاستمرار في تصريف الاعمال ما امكن مؤكدا له ان "حل مسألة الحكومة لم يعد بعيدا"، وابلغه ان ثمة "بداية حلحلة". وان الاتصالات مستمرة بينه وبين السنيورة عبر وسطاء واصدقاء مشتركين، وان الحكومة الجديدة قد تبصر النور "خلال الساعات المقبلة". وفهم ان لحود قال لميقاتي انه حتى اذا لم تذلل نقاط التباين بينه وبين الرئيس المكلف فانه سيوقع مرسوم تأليف الحكومة ولكن بعد ان تستثنى منها الاسماء التي قد تحسب عليه.

وقد اجرى لحود اتصالا هو الاول بالرئيس السوري بشار الاسد منذ نشوء الازمة الحدودية، ادى الى الافراج بعد الظهر عن خمسة من الصيادين التسعة المحتجزين لديها. وكانت الجهود تكثفت امس لمعالجة ذيول الأزمة الحدودية، وعقد بعد الظهر اجتماع للجنة الطوارىء الحكومية. كما ساهم النائب سعد الحريري في هذه الجهود واجرى اتصالات ببعض الدول لتسهيل عمليات التصدير، وعقد لقاء مع الهيئات الاقتصادية.

وقال الحريري لـ"النهار": "تنبّهنا الى ضرورات سوريا الامنية دفعنا الى البحث عن البدائل الجوية والبحرية التي من شأنها ان تعالج مشكلة تصريف المنتجات اللبنانية من دون تعريض امن سوريا لاي مصدر قلق".

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية